

قولان قيل هذا ارجح علي ثنينة العلم وجمعه ومحصل الابراد ان العلم يدل
 علي الوحدة والمثني والجمع يدلان علي التعدد وبما متناهيان قيل والابروي
 لهذا السؤال من اصله لان الابدال علي الوحدة هي المفرد وهو غير المثني والجمع
 فلا تنافي في ذلك لان شرطه اتحاد الحذف والجمعة هنا منقولة **قوله** اي في الخواص
 ومحصله ان العلم حين ينفي او يوجب نزوله منه العممية التي هي الشخص وخص
 من قيل التثنية فيديل علي الوحدة الشايعه المناسبة للتعدد ونزول في هذا
 الجواب بان الوحدة المعينة في التثنية والتثنية في الوحدة الشايعه في حال
 التثنية والوحدة مطلقا في التعدد فالجواب ان لا يروى للسؤال من اصله كما
 علمت **قوله** يدل جزو دخوله الي علمه ما ذكره من جواز دخوله الي علمه
 هو المشهور ومقابلته ما حكاه الربيح ان منسوخ من لا يدخلها علم ويقع
 علي حاله فيقول زيد ان زيد في قول الشيخ ابو حيان وهذه القول قريب
 جد **قوله** عوضا حال من دخوله الي حال كونه الخ قول عوضا في او مفعول مطلق
 او مفعول لاجله والمراد بتعريف العممية التعمية المستفاد من الاسم حالة
 استعماله علم **قوله** وهو ما دل علي مشكل في المواد الدلالة بحسب الوضع
 في جرمه ما دل علي ما ذكره بالوضع محمول في اي يغيره اذا كان المتكلم اسمه
 في يغيره في اسمه زيد بما زيد في فعل كذا وقوله كذا في فعل كذا زيد فعل كذا
 فان الدلالة هنا علي المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الاسما
 الظاهرة كلها من قبيل النسبية لكن الضمير الغائب مسبق فيقع في الموضع
 بخلافها هي **قوله** او مخاطب اي شخص بعينه الي الخطاب ولو عرف في الجود
 فنزول المعنى منقولة الموحى **قوله** كذا الرضا تستوي الميم ويهي مشترك
 بين منتهي المتكلم وجمعه مدركا ان او مؤنثا او قد تستعمل في التثنية المعظم
 نفس الجا قاله بالجماع والتمييز في كل ذلك مرجع الغرائبي والجمعيه **قوله**
 فان منتهى كما يعلم ذلك من كلامه الرضي وانما قيل ذلك لسكونه الميم للميل ان
 يكون في لفظة فاف سلة وليس في الضمير وما يصلح للثلاثه الاربي والذكر
 قال بان مالك في اللزق والنصب وجزا صالح كما عرف بنا فافنا فلما المنح **قوله** كذا

قولك صح
 في قوله ما دل
 انتبه العلم بانها
 في قوله ما دل
 انتبه العلم بانها

زيدت

زيدت الميم هذا ليدل علي ما لمع في الخطاب عنما نشأ في الفتحه للاطلاق **قوله**
 ان منسوخا في بعضه الرضي انما تشدد وانوف حرفا في التثنية في اريد ان
 يكون ما قيل التثنية ساكنة لتكون مطرفه اجمع فوفان في الساكنة ما قيل
 التثنية ولا يمكن اسكان ما قيل التثنية في الساكنة لانها لم تكن لا اجتماع
 ساكنة في ذلك يمكن حذفها لانها علمية والاسلامه لا تحذف اذا
 لم توجد علامة اخرى فلما لم يكن اسكان ما قيل التثنية في الساكنة في الالف
 وادغمها في الالف الاجتماع اخرى في المتحذفين كذا في ضم الميم ومثله
 يقال في الالف **قوله** فعله رفع اي ذ و ف و هو نفس الرفع علي بسيل
 الالف **قوله** والالف والواو والنون في الفاعل ولا تكون هذه الثلاثة
 الالف في محل رفع وقد تكون الالف في محل جر فلا صافه ذلك فيما اذا قلت
 يا المتكلم الفاعل المنذرا نحو ما سقا علي في سقا فان اصلها اسقى وليبت
 اليها الفاعل في الف في محل جر الالهة وهذا الغرض في ذلك **قوله**
 بيت لنا يا امام النبي والالف **قوله** صلاها اجر جرت بالمضاف لها
 وذهب المضاف اليها ان الفاعل في الالف والواو والنون في الالف
 وفي الالف والنون **قوله** فاعل في الالف والنون في الالف
 لم وهذه الترجمة لتعريف مالك والمعروف باب المفعول الذي
 وللصفا حزين الاصطلاح او قيل وجه العدد انه التعريف للمفعول الذي
 ليسم فاعله في تصريفه ولا في الالف انما كان فاعل الالف غير مفعول
 كان كانه مفعول في الالف وطرفا نحو جرت عندك ولا في تصدق
 علي المفعول الثاني من بحر اعطي زيد **قوله** انما المفعول فعل باسم
 فاعله واجب في الاول بان الفعل عند التثنية المعدية بهجة العارفة
 اذا اسند فاعله في الالف اسناده حقيقة لا في الالف
 ولهذا لا يوجب غير رفع ووجهه عند جهر البحر من الالف في الالف
 وعن الثاني بان الكلمة في المرفوعة والمفعول الثاني لا يعطى منصوب

لما

جاء الرفع